

## دور الدولة في الحياة الاقتصادية

د. صالح صالح

رئيس مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في  
الفضاء الأورو مغاربي  
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير  
جامعة فرحات عباس، الجزائر

## Résume :

Ce papier traite le rôle de l'état dans l'économie au niveau théorique et pratique ; ainsi que les principales fonctions classiques et modernes et les domaines d'intervention dans la vie économique.

## ملخص :

تتناول هذه الورقة الدور الحيوي للدولة في الحياة الاقتصادية على المستويين الفكري والتطبيقي، وأهم وظائفها التقليدية والحديثة ومجالات تدخلها في الحياة الاقتصادية.

إن قضية دور الدول في تنظيم الحياة الاقتصادية تعتبر من أهم القضايا التي شغلت الفكر الاقتصادي بمختلف مذاهبه ومدارسه، وتجدد الحوار الفكري حول حدود ذلك الدور ومجالات تدخل الدولة، وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وإفلاس السياسات التطبيقية للنظرية الكينزية وصعود التيار الليبرالي بمختلف مدارس، وما زالت القضية لم تحسم في الفكر الوضعي.

ففي ظل هذا السجال الفكري وانعكاساته العملية في معظم البلدان الإسلامية، فإن الضرورة ملحة لإبراز طبيعة الدولة ودورها ووظائفها الاقتصادية، والتأكيد على بعض مؤسساتها التي ترتبط بالخصوصية الحضارية لمجتمعاتنا وتستمد حركيتها وفعاليتها واستمراريتها من عمق ارتباطها بمجالها الحضاري الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

وانطلاقا مما سبق سوف نحدد مفهومها الذي من خلاله نبرز خصائص دولة التنمية، ثم نتعرض لدورها في التجريبتين الغربية والإسلامية وصولا إلى محاولة لتحديد دورها من خلال أهم وظائفها. وذلك ضمن المحاور التالية:

- أولا: مفهوم الدولة وطبيعتها وخصائصها

- ثانيا: دور الدولة في الحياة الاقتصادية بين التجربة الغربية والإسلامية

- ثالثا: أسس و وظائف الدولة ومجالات تدخلها في الحياة الاقتصادية

أولا: مفهوم الدولة وطبيعتها وخصائصها

لعبت الدولة دورا استراتيجيا في الحياة الاقتصادية في الماضي والحاضر، ويتعاضد دورها في ظل التحولات الاقتصادية الحالية والمستقبلية، وإن اختلف ذلك الدور من مرحلة إلى أخرى، واتخذ أشكالا متعددة حسب الظروف الزمانية والأوضاع المكانية، وقبل أن نتعرض لذلك الدور، نحاول التعريف بطبيعة الدولة وخصائصها المؤسسية.

### 1- مفهوم الدولة

هناك تعاريف متعددة حاولت تحديد مفهوم الدولة، نذكر منها:

#### 1-1- من وجهة النظر القانونية

تعرف الدولة بأنها: " جماعة من الناس يعيشون بصورة دائمة فوق إقليم جغرافي محدد، ويخضعون لسلطة سياسية معينة "1.

في نفس السياق يؤكد تعريف آخر بأن الدولة، بمفهومها الواسع تشير " إلى مجموعة من المؤسسات تملك وسائل الإكراه المشروع، تمارسه فوق رقعة جغرافية محددة وعلى سكانها الذين يشار إليهم بوصفهم المجتمع، وتحتكر الدولة وضع القواعد داخل حدودها من خلال الحكومة المنظمة "2.

ونستنتج من مضمون التعريفين السابقين الأركان الأساسية للدولة وهي:

أ- الإقليم: الذي يتمثل في رقعة جغرافية محددة.

ب - الشعب: ويتمثل في سكان الإقليم الذين يشكلون مجتمعا له خصوصيته الحضارية والثقافية .

ج- السلطة: وتتمثل في الهيئة المنظمة بمجموعة مؤسساتها التي تدير شؤون المجتمع السيادية وتتولى حكم: " الشعب المستقر فوق إقليم الدولة، والإشراف عليه ورعاية مصالحه، وإدارة الإقليم وحمايته وتعميره ، وتنظم استغلال ثرواته "3 .

وفي حالات كثيرة نجد أن الإمكانيات المادية التي يحتويها الإقليم الجغرافي للدولة كبيرة وأن الطاقات البشرية هامة ومعتبرة من الناحية النوعية والعديدية، ولكن يبقى العائق الأكبر أمام الجهود التنموية هو السلطة القائمة التي أصبحت " العقبة الكأداء التي يصعب تذليلها، دليل على الدور الذي يلعبه العامل السياسي في عملية النمو، ولا يتوصل الحكام بشكل خاص، إلى خلق جو صالح لتوظيف رؤوس الأموال، ويعجزون عن فرض الإجراءات الضرورية للنمو ... "4 .

#### 2-1- من وجهة النظر المحاسبية

تعرف الدولة بأنها: " الإدارة العامة المركزية التي تشمل على التنظيمات السياسية والإدارية كالحكومة والبرلمان والوزارات والمصالح التقنية والسلطات الإدارية المستقلة مثل مجلس المحاسبة، والمفتشات المالية والتنظيمات القضائية مثل المجلس الدستوري، ومجلس الدولة "5 .

#### 3-1- من وجهة النظر الاقتصادية

تعرف الدولة بمعناها الدقيق بأنها: " المؤسسة المكلفة بوضع وتطبيق السياسات الاقتصادية " وينصرف هذا المعنى إلى الحكومة فكأنها مرادفة للدولة، ولا غرابة في ذلك فقارير البنك الدولي السابق يؤكد على ذلك بقوله: " فإننا نستخدم مصطلحي الدولة

والحكومة بطريقة دارجة وأحيانا على أنهما مترادفان، وذلك ما يحدث كثيرا في المناقشة و الكتابة في مختلف أنحاء العالم " <sup>6</sup> .  
 كما يعرفها أحد الكتاب بأنها<sup>7</sup>: الضمان الأعلى لتماسك المجتمع، بما تقوم به من تقوية لمكوناته المختلفة الفردية والجماعية، ورصد للقواعد الضرورية وإلزام الجميع بالتوجيهات الترشيدية وحدود الهوامش التي تضبط حرية مختلف العمليات الاختيارية الخاصة والتي لا يمكن تجاوزها .  
 إن هذا التعريف ركز على طبيعة الدور الذي تضطلع به الدولة في توجيه المجتمع وترشيد حركاته.

وتعرف الدولة في الفكر الماركسي بأنها: " جهاز سيطرة طبقية واضطهاد طبقة لطبقة " <sup>8</sup> عن طريق الاختفاء خلف واجهة المصلحة العامة باستعمال التنظيمات القمعية كالجيش والعدالة والشرطة ... إلخ .

وعرفها مجموعة من الباحثين تعريفا يجمع بين طابعها المؤسسي والدستوري والاقتصادي، فبينوا بأن الدولة هي: " شكل مؤسساتي للسلطة العليا التي عن طريق احتكارها الشرعي للقوة تكون النظام الاجتماعي عن طريق القانون، وتمارس سلطة الدولة داخل حدود جغرافية على أمة، فهي إذن مؤسسة تعرف بمجموعة من التنظيمات السياسية والإدارية: الحكومة، الرئيس، البرلمان، الإدارات، ... إلخ إن جهاز الدولة هذا يتجسد في أشخاص، هم مسؤولو الدولة الذين بدونهم لا يمكن الحديث عن دولة قانون يختلف دور الدولة حسب التيارات الاقتصادية السائدة " <sup>9</sup> .

#### 1-4- نحو تعريف أشمل للدولة

يمكن تعريف الدولة بأنها: ذلك الجهاز المؤسسي الذي يضطلع بإدارة شؤون المجتمع وفق مشروع حضاري استراتيجي، في إقليم جغرافي محدد وفي محيط جيوسراتيجي حيوي، لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة التي في إطارها ترتفع المقدرة الإنجازية المجتمعية بما يضمن بلوغ أهداف المجتمع وتعظيم مصالحه ومواجهة تحدياته الحالية والمستقبلية.

ونستخلص من مضمون هذا التعريف بأن الدولة تتمثل أولا في ذلك الجهاز المؤسسي الذي له القدرة والكفاءة التي تمكنه من إدارة شؤون المجتمع، إدارة ذاتية مستقلة، وتتمثل ثانيا في وضوح مشروعها الحضاري الاستراتيجي الذي يبرز سيادتها وخصوصيتها واستقلاليتها وأهميتها الحضارية، وهذا حتى نؤكد بأن الدويلات التابعة التي أصبحت مجالا للاحتواء الخارجي لن ترقى إلى مستوى دولة التنمية، وتتمثل ثالثا في مجالها الإقليمي الجغرافي الذي تتحرك في إطاره تحركا يعكس عنصر السيادة في استغلال ثرواته والانتفاع بموارده والإشراف على كافة مكوناته، وتشمل رابعا في محيطها الجيوسراتيجي الذي يبرز الجهود التعاونية والخطوات التكاملية التي تجسد المصالح المشتركة الإقليمية وتقلل من مخاطر الشراكة التي تفرضها التكتلات الدولية المعاصرة، فتضمن بذلك مكانة إقليمية ودولية، وهذا حتى نؤكد بأن بعض الدويلات بدأت تتلاشى لعدم اهتمامها بمصالحها الإقليمية والجهوية.

فيكون مبرر استمرارية الدولة هو تحقيق أهداف المجتمع وتعظيم مصالحه ومواجهة تحدياته.

## 2- طبيعة دولة التنمية وخصائصها

ولما كانت أوضاع العالم العربي والإسلامي تتميز بالتأزم الشديد في ظل تجدد موجة العولمة، فإن الأمر يستدعي إبراز بعض الخصائص التي تميز دولة التنمية عن غيرها من أشكال الدول وأشباهها التي أضحت عائقاً أمام تقدم مجتمعاتها.

وتتميز دولة التنمية بخصائص تبرز طبيعتها الحضارية التغييرية، نذكر منها:

### 1-2- خاصية كونها دولة المجتمع وليست جهازاً للنخبة

أي دولة تختفي في إطارها أشكال الاحتكار السياسي بما يحمله من ممارسات استبدادية وسلوكيات وصائية، تستطيع الأغلبية في ظلها أن تتفاعل مع مشروعاتها، وتختار قيادتها السياسية على مختلف المستويات وتراقبها وتتابعها، وإذا اقتضت المصلحة عزلها وتستبدلها، وتستطيع الأقليات في كنفها أن تضمن مكانتها وتصور خصوصيتها وتمارس حريتها وتبرز مشاركتها.

إن هذه الخاصية تكسب دولة التنمية مصداقيتها المجتمعية، فتعيد بناء الثقة المفقودة في جهازها المؤسسي، ولاشك في الأهمية الاقتصادية لعنصر الثقة بالنسبة لعملية التغيير التنموي الشامل وهذا ما حدا بفرانسيس فوكوياما إلى ربط قوة الدولة ووضع المجتمع بمستوى الثقة، ولمزيد من التوضيح نورد الفقرة الاستنتاجية التالية من كتابه:

**«Comme je le montrerai dans ce livre, l'une des leçons majeures que l'on puisse tirer de l'étude de la vie économique, c'est que la prospérité d'une nation et sa compétitivité sont conditionnées par une seule unique caractéristique culturelle omniprésente: le niveau de confiance propre à la société»** <sup>10</sup>

ولا نعتقد بأن الجهاز المؤسسي لدولة معينة يكتسب المستوى اللائق من الثقة والقدر اللائق من الرضا من قبل المجتمع الذي يضمن له أرضية التجاوب والتعاطف وقواعد الاندفاع والتفاعل أثناء تأدية المهام المجتمعية الأساسية، دون مشاركة حقيقية من المجتمع في صناعة القرار، وتأكد من أهمية الاختيار.

### 2-2- خاصية كون دولة التنمية قائمة على المشروع الحضاري الذي يجسد هوية

المجتمع ويبرز خصوصيته و يؤكد مساهمته الحضارية على المستوى العالمي. وهذه الخاصية تجعل الدولة تعمل على تثمين تجربتها التنموية بالحفاظ على المنجزات المتحققة بضمان تواصلها واضطرابها وتواليها، وبالمقابل تتخلص من الانحرافات وتقلل من انعكاساتها السلبية، وهذا خلافاً لوضعية الدولة التابعة التي تفتقد المشروع الواقعي، وتفتقد الرؤية الاستراتيجية الواضحة، فنجدها منفصلة بالتأثيرات السلبية لمستجدات العلاقات الدولية، الأمر الذي يظهر حجم التطرف في سياستها الاقتصادية ومدى الاضطرابية في مناهجها التنموية، ومن ثم ارتفاع التكاليف الناتجة عن ضياع منجزاتها الاقتصادية وفقدان مكنسباتها الاجتماعية.

**2-3- خاصية كون دولة التنمية تقوم على أساس القدرة والكفاءة**

إن الدول التي قادت عمليات التغيير التنموية في معظم البلدان النامية كانت تتميز بعدم القدرة، وبعدم الكفاءة، ولهذا فإن الدولة التي تضطلع بعملية التنمية الشاملة لا بد وأن تؤدي دورها على أساس القدرة والكفاءة.

وتختلف القدرة عن الكفاءة، فقد تكون الدولة أكبر قدرة وأقل كفاءة، أو قد تكون أكبر قدرة وأكثر كفاءة، وقد تكون أضعف قدرة وأكثر كفاءة، وخاصية القدرة تعني أن الدولة تجسد إمكانياتها في القيام بمهامها بجدية، وفي إنجاز وتنفيذ أعمالها بفعالية دون ضعف أو تهاون أو تقصير أو تحيز وانتقائية في ظل مختلف الظروف والأوضاع، الأمر الذي يظهر مدى جداتها المؤسسية التي تنعكس بشكل مباشر على حركية الحياة الاقتصادية. أما خاصية الكفاءة فتعني أن الدولة تقوم بدورها بدرجة عالية من المهارة والإتقان عن طريق اختيار أفضل البدائل في إنجاز المهام، والوصول إلى أقل التكاليف في تنفيذ الأعمال، فضلا عن الرشادة في المفاضلة بين القواعد واللوائح والقوانين والأدوار المؤسسية، مما يضيف على دور الدولة قدرة نوعية ديناميكية.

وإن قدرة الدولة وكفاءتها ليستا ثابتتين بل تتميزان بالحركية التطورية الدائمة التي تستوعب تطورات الأوضاع الداخلية والخارجية، وتتجاوب مع مستجدات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويفضل تراكم الخبرة الميدانية وتوسع التجربة العملية للدولة ترتفع درجة كفاءتها في إدارة العملية التنموية.

ونؤكد هنا على ضرورة إرتباط دور الدولة بقدرتها الحقيقية كي لا تقوم بمهام وتتكفل بأعمال تفوق قدراتها الإنجازية، الأمر الذي يعني ضرورة قيام الدولة باختيار ما تستنجزه وترتبه ضمن أولوياتها، وتأخير ما تعجز عن القيام به في ظل مختلف الظروف والأوضاع، إضافة إلى تحديد الكيفيات المثلى لتأدية دورها وتجسيد قدرتها الممكنة. فبموجب خاصية القدرة والكفاءة التي تتميز بها دولة التنمية يقل الهدر والتبذير وتنخفض درجات الفساد الاقتصادي.

**2-4- خاصية كون دولة التنمية تقوم على المبادئ و تراعي القيم المجتمعية**

إن دولة التنمية تقوم على تفعيل المبادئ المحورية التي تميز الأمة ومجتمعاتها عن غيرها من الأمم، وتعمل على ترسيخ القيم المجتمعية الإيجابية التي تبرز جوانب الخصوصية الحضارية والثقافية بغية بعث نموذج لدولة معاصرة مدنية، تركز على مبادئ كبرى نذكر منها: مبدأ المشاركة، مبدأ الشورى، مبدأ العدل، مبدأ المساواة، مبدأ ضمان الحريات، مبدأ كفالة الحقوق، مبدأ المراقبة و المساءلة، مبدأ الشفافية ومقصدها العظيم هو حفظ الهوية الحضارية ورعاية الإمكانيات المعنوية التي تشكل رأس المال الاجتماعي ( القيم الإيجابية، الأعراف الصحيحة، العقائد السليمة)<sup>11</sup>، وإدارة عمليات التغيير التنموية في ظل الضوابط المذهبية المجتمعية.

**ثانيا: دور الدولة في الحياة الاقتصادية بين التجربة الغربية و التجربة الإسلامية**

سنتعرض في هذا المحور لدور الدولة في الحياة الاقتصادية في التجربة الحضارية الإسلامية ودورها ضمن التجربة الغربية، لنثمن التجريبتين ونستفيد منها في صياغة دورها الحالي.

### 1- دور الدولة في الحياة الاقتصادية في التجربة الغربية

سنبين دور الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال التعرض لرؤية أهم المدارس الفكرية الغربية لدور الدولة، وتجليات ذلك الدور في تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة.

#### 1-1 دور الدولة في فكر المدرسة التجارية

لقد ساد فكر المدرسة التجارية طيلة ثلاثة قرون في أوروبا وخاصة خلال القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، وكان القاسم الأكبر بين أعلامها هو أن قوة الدولة تتحدد بحجم ما تملكه من ثروة ممثلة في تلك المرحلة بالذهب والفضة ولذلك لا بد من الحصول على مزيد من الثروة لتقوية الدولة القومية الناشئة، وتحصيل مزيد من الثروة يقتضي تحقيق فائض في الميزان التجاري، الأمر الذي يتطلب إخضاع عمليات التجارة الخارجية لإشراف الدولة التي يجب أن تضمن مكانتها التنافسية في السوق الدولية، عن طريق إشرافها على الإنتاج السلعي الموجه نحو التصدير وقيامها بتهيئة المناخ التحفيزي لتشجيع الصادرات وتحقيق فوائض تزيد من ثروة الدولة ممثلة في تنامي رصيدها من الذهب والفضة، وكان " تدخل الدولة في تسيير الحياة الاقتصادية هو الحكمة المألوفة " <sup>12</sup>، وساهم في تقوية الأسس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للقوميات الناشئة، فقد أدت السياسات الاقتصادية الحمائية الداخلية الانتقائية - سواء ضمن الميركانتيلية المعدنية الإسبانية، أو ضمن الميركانتيلية الصناعية الفرنسية، أو ضمن الميكانتيلية التجارية الإنجليزية وسائر الدول التي تأثرت بتلك الإجراءات - إلى توفير الشروط الأولية الأساسية للانطلاق الاقتصادي ولتكوين رأسماليات وطنية قائمة على السيطرة الاستعمارية الخارجية.

ولكن فكر المدرسة التجارية فقد كفاءته التطبيقية، وعجز عن مواجهة المشكلات الاقتصادية التي أفرزتها مسيرة التطور خلال تلك القرون التي ترافقت مع تطور دور الدولة في مجال الهيمنة الاستعمارية الخارجية. فبدأت إرهاصات ولادة الفكر التقليدي الذي يعيد ترتيب دور الدولة.

#### 1-2 دور الدولة في فكر المدرسة التقليدية ( الكلاسيكية )

يجمع مفكرو هذه المدرسة على مبدأ سيادة الحرية الاقتصادية، و مبدأ عدم تدخل الدولة في حركية النشاط الاقتصادي وحصر دورها في القيام ببعض الوظائف كالدفاع الخارجي، والأمن الداخلي والعدالة، والقيام ببعض الخدمات الأساسية التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها بحكم انخفاض أو انعدام الربحية فيها، ومبدأ ريادة القطاع الخاص ... الخ.

ولكن رغم تحجيم دور الدولة على المستوى الداخلي بحكم الديناميكية الاقتصادية التي ترتبت عن تراكم الثروات، وبحكم توسع الأسواق الخارجية وتزايد دور المجالات

الحبوية الاقتصادية الخارجية للدولة الناشئة، فإن دور الدولة تعاضم على المستوى الخارجي في مجال حماية منافذ تصريف سلعها وخدماتها والسيطرة على مناطق حصولها على المواد الأولية والأيدي العاملة المنخفضة الأجر... إلخ فأصبحت السياج العسكري والسياسي الذي يضمن انسياب رؤوس الأموال وتحققها لمعدلات الأرباح التي تمكنها من إعادة الاستثمار وتوسيع الإنتاج وتجديده في بلدانها الأصلية، ولا غرابة إذا لاحظنا بأن الجيوش كانت ترافق الشركات الكبرى في تلك المرحلة الحاسمة من تطور أوربا.

فحدث نوع من إعادة الترتيب لدور الدولة على المستوى التطبيقي، إذ تقلص دور الدولة الاقتصادي على المستوى الداخلي، بحكم انهماكها في السيطرة الاقتصادية على المستوى الخارجي.

ولكن التطورات الاقتصادية الداخلية ومستجدات العلاقات الاقتصادية الخارجية أثبتت فشل آلية السوق لوحدها، وعدم قدرتها على سد الفراغ الذي تركته الدولة على المستوى الداخلي في ميدان تخصيص الموارد وحسن استغلالها وتوزيع الثروات والدخول بشكل عادل، فأدت الحرية الاقتصادية للأسواق غير الموجهة إلى حدوث أزمات كبيرة وأشهرها أزمة الكساد الكبير خلال الفترة 1929-1932، وعجز الفكر الكلاسيكي عن إعطاء تفسير واضح لتلك الأزمات، ولم تعد أدوات سياسته الاقتصادية قادرة على التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية، فكانت هذه الأوضاع البداية لظهور فكر مدرسة جديدة على أنقاض المدرسة الكلاسيكية.

### 1-3- دور الدولة في المدرسة الكينزية

لقد عجزت آلية السوق عن القيام بالتصحيح الذاتي للتوازنات، وتنامت الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية ( 1929-1932)، فجاء الفكر الكينزي لينتقل بالتحليل الاقتصادي من الاهتمام بمشكلة تحديد المستويات العامة للأسعار إلى البحث في العوامل التي تحدد مستويات الإنتاج والتوظيف والتي حصرها في الميل الحدي للاستهلاك والكفاءة الحدية لرأس المال، وكمية النقود، ودرجة تفضيل السيولة في المجتمع، وبالتالي رفض كينز وأتباعه كليا "مبدأ اليد الخفية" وأثبت بأن عمليات التحول في المجتمع الرأسمالي لا تتم تلقائيا، كما أنها لا يمكن أن تصحح نفسها بنفسها وأن ليس هناك اتجاه حتمي وطبيعي للاقتصاد للاتجاه نحو وضع التوازن الذي يحقق التوظيف الكامل، ومن هنا تأتي أهمية التدخل الحكومي لتصحيح عدم التوازن من خلال سياسة الاستثمار ومن خلال السياسة المالية والنقدية " 13.

وترافقت التجربة التطبيقية للسياسة الكينزية مع التطورات الاقتصادية العالمية، و أهمها نشأة الدولة الاشتراكية وقيامها على نظام يخالف أسس النظام الرأسمالي، وتلعب الدولة فيه دورا محوريا في مجال التنظيم والتخطيط وفي ميدان الاستثمار والإنتاج والاستهلاك عن طريق قطاع عام قوي ... إلخ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد الدمار الكبير الذي خلفته الحرب العالمية الثانية والذي لا يمكن بأي حال أن تضطلع اليد الخفية السوقية بإعادة إعمار وبنائه، الأمر الذي يستدعي تدخلا محوريا من قبل الدولة ضمن خطة للتعمير والتنمية، ومن زاوية أخرى نلاحظ انحسار حركة الاستعمار وتنامي

المد التحريري لمعظم البلدان التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية وتبنيها لسياسات معادية للرأسمالية التي تأكل مجالها الحيوي الاقتصادي والسياسي على المستوى الخارجي .

إن هذا الوضع الجديد قد سهل من إعمال مبادئ المدرسة الكينزية في الواقع، والمبالغة في تطبيقها في إطار دولة الرفاهية، بعد الحرب العالمية الثانية، التي فضلا عن المهام التقليدية التي اضطلعت بها كالأمن والدفاع والعدالة، أصبحت تهتم بالتقدم الاجتماعي وحيوية النظام الاقتصادي، فهي تبحث عن التوظيف الكامل وعن نظم الحماية الاجتماعية، والتعليم، وتشارك في دعم الطلب والمحافظة على قوة العمل بالاستجابة لتلبية حاجاتها الأساسية ... إلخ .

ورغم إسناد دور متعاضد للدولة لتحسين كفاءة السوق والتخفيف من الانحرافات التوزيعية وانعكاساتها الاجتماعية، فإن أدوات دولة الرفاهية في ظل الحرب الباردة وأهمها: " التنظيم والتوجيه، وتأميم بعض الصناعات الأساسية، وحركة عمالية قوية، والسياسة المالية العامة وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، والتشغيل الكامل " 14، فبحكم " التصادم الناتج بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية أن تعرضت دولة الرفاهية لأزمة " 15

وأمام تنامي الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية فقد عجزت المدرسة الكينزية عن تفسير إخفاق الدولة في إعادة التوازنات المطلوبة رغم تدخلها القوي، وفقدت السياسات الاقتصادية الكينزية للدولة فعاليتها التطبيقية وكفاءتها الميدانية وتفاقت أزمات معظم الدول الرأسمالية، الأمر الذي أفسح المجال لتجدد الفكر الليبرالي بمختلف تياراته الحديثة، في ظل انهيار المعسكر الاشتراكي وتفككه، وتجدد آليات السيطرة الاقتصادية على البلدان النامية لإعادة احتوائها ومنع حدوث حالات إفلات نموذجية تهدد النظام الرأسمالي.

#### 1-4- دور الدولة في المدرسة الماركسية

كما عرفت الماركسية الدولة بأنها جهاز سيطرة طبقية، فقد تجسد فكرها في الواقع من خلال التجربة الاشتراكية التي أضحت فيها الدولة جهاز سيطرة نخبوية تمارس وصايتها على المجتمع باسم حماية طبقة الشغيلة، ورعاية مصلحة العمال، فأصبحت متحكمة في الاقتصاد والسياسة والمجتمع، فهي المقاول وهي المشغل والمنتج والموزع ... إلخ، وأصبحت مهيمنة على الحياة الاقتصادية عن طريق أجهزتها المختلفة التي حلت محل السوق ومحل القطاع الخاص، وقطعت في بادئ الأمر أشواطاً في ظل موجة من الحماس السياسي طغت على العقلانية الاقتصادية، ولكن دولة المرحلة الانتقالية، ودولة الاشتراكية ازدادت توسعاً وتضخماً خلافاً لفكرها الذي يرى بأنها سائرة إلى الزوال في مرحلة الشيوعية، وأضحت بيروقراطية السياسية والاقتصادية متحكمة في السلطة والثروة وتمارس كافة أشكال الاستغلال والتحايل والوصاية والاسترقاق الجماعي باسم المصلحة العليا للدولة الاشتراكية . هذه النخبة لا تشكل مع عائلاتها أكثر



من 1.5 % من سكان الاتحاد السوفياتي السابق كنموذج لباقي البلدان الاشتراكية، وهذا ما يؤكد أحد الباحثين بقوله:

" Ces 1,5% s'autoproclament la force dirigeante et la guide du pays .. ce sont ces 1,5 % qui éclairent tous les feux de la rampe et qui sont fausse honte, se déclarent les porte –parole d'un peuple de 260 millions d'âmes... une classe d'exploiteurs et de privilèges, c'est le pouvoir qui lui à permis d'accéder à la richesse ..."<sup>16</sup>.

وانعكس ذلك في شكل ضعف في الأداء المؤسسي، وتدهور في مستويات الكفاءة التنظيمية والتخصيصية والتوزيعية، وأصبحت عاجزة عن التحكم في حركية الحياة الاقتصادية المحلية ومواجهة مستجدات العلاقات الاقتصادية الخارجية ودفع انعكاساتها السلبية . ولم يستطع الفكر الماركسي تفسير المشكلات الاقتصادية الكبرى التي واجهت الدولة الاشتراكية، فانهارت تحت ضغط الواقع.

### 1- 5- دور الدولة في الفكر الليبرالي الجديد

لقد تجدد الفكر الليبرالي عبر تياراته العديدة التي تشترك جميعا في التركيز على تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وحصر تدخلها في الحدود الدنيا، ومن أهم تيارات الليبرالية الجديدة نذكر ما يلي: تيار المدرسة النقدية، وتيار المدرسة التقليدية الحديثة، فضلا عن روافد نظرية اقتصاديات العرض، ونظرية رأس المال البشري، ونظرية الاختيار العام، وتهدف جميعا إلى تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية إلى الحدود الدنيا عن طريق سياسات خوصصة القطاع العام، وإعادة النظر في نظام الحماية الاجتماعية، وتخفيض الالتزامات الإجبارية، والاقتصاد في النفقات العامة ... إلخ، وإعطاء الدور الحيوي للقطاع الخاص وتحرير الأسواق الداخلية والخارجية، والتأكيد على المكانة المحورية للسياسة النقدية والمالية وتوازنها على حساب التوازنات الاجتماعية والاقتصادية، والتركيز على محوريات العرض في السياسة الاقتصادية كرد فعل على السياسة الكينزية التي ترى بأن التأثير في الطلب من شأنه أن يحدث حركية اقتصادية.

هذه الفلسفة الليبرالية الجديدة أعادت ترتيب دور الدولة بعد أن قامت السياسات الكينزية بدورها الاستراتيجي في إعادة إعمار أوروبا وتنميتها وأزالت آثار الحرب العالمية الثانية، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وإخفاق مسيرة التنمية في الدول النامية من جهة، وتنامي التكتلات الاقتصادية العملاقة التي أعدت لمواجهة مستجدات العولمة التي لا يكون فيها للدولة القطرية المنفردة أي وزن من جهة ثانية، أضحت دور الدولة أكبر وأخطر لأنه انتقل من أشكال التدخل التقليدية وأساليب الحماية الدفاعية إلى آليات للتدخل الاستراتيجي للهجوم الاقتصادي لإعادة اكتساح المستعمرات السابقة وضمان مكانة معتبرة ضمن كوكبة الدولة القوية لاقتسام منافع العولمة القسرية التي من خلالها يتم توزيع تكاليف تقدمها على البلدان النامية مما يساعدها على التخفيض من حدة الأزمات التي تعانيها اقتصادياتها.

وقد ازداد دور الدولة الخارجي في مجال إعادة احتواء أسواق السلع والخدمات وأسواق المواد الأولية والطاقة، وضمان منافذ آمنة لاستثماراتها الخارجية، فضلا عن وظائفها التقليدية الداخلية التي يرى بعض الليبراليين أن الدولة غير كفؤة في تأدية الكثير منها، وأن تكليف الشركات الخاصة للقيام بها عن طريق أشكال من التعاقد يعد أفضل بالنسبة للمجتمع حتى لو كانت خدمات متعلقة بالأمن والدفاع.

ويخلص الفكر الليبرالي الحديث إلى نتيجة يؤكد خلالها بأنه لا يوجد مجال يمكن الإثبات من خلاله أفضلية وضرورية التدخل الحكومي، وبالتالي لا يمكن تحجيم الحرية الفردية بالتدخل التوجيهي للدولة، وذلك لأن السوق توجه نفسها وفق نظام محكم<sup>17</sup>.

### 1-6- ملاحظات حول دور الدولة في الحياة الاقتصادية في التجربة الغربية

من واقع استعراضنا لرؤية أهم المدارس الاقتصادية لدور الدولة وانعكاسات أفكارها في السياسات الاقتصادية وتجلياتها في الواقع الميداني يمكن إبداء الملاحظات التالية :

أ- الاختلاف الشديد بين المدارس الفكرية في النظرة إلى دور الدولة في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي يؤكد عدم وجود نظرية اقتصادية واحدة لدور الدولة الاقتصادي، وذلك " لغياب الإطار النظري الموحد، وغياب الأرضية المشتركة لمدارسه المختلفة وضعف الأسس المنطقية لبعضها " <sup>18</sup>.

ب- التباين الكبير في السياسات الاقتصادية التي كانت عبارة عن إجراءات علاجية لتقلبات السوق، وعجز اليد الخفية عن احتواء التفاعلات المختلفة بين قوى العرض والطلب، فكانت "تعكس المصالح الآنية أكثر مما كانت تستند إلى المنطق النظري " <sup>19</sup> وغياب البعد الاستراتيجي لتراكمية الأبنية الاقتصادية الفكرية والمادية.

ج - قيام الفكر الاقتصادي على تجسيد مبدأ التضاد والإلغاء والإحلال بين الأدوار التي تقوم بها الدولة والسوق، القطاع العام والقطاع الخاص، المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، الحرية الفردية والحرية الجماعية ... إلخ، الأمر الذي جعل تحليلاتهم غير موضوعية، واستنتاجاتهم متطرفة ومتناقضة لا يمكن الاسترشاد بها في واقع البلدان النامية التي تعاني من مشكلات متعددة .

د - خصوصية الفكر الاقتصادي الغربي المتعلق بدور الدولة في الحياة الاقتصادية لأنه يعكس مدى ذلك التدخل في ظل تلك الأوضاع الخاصة بمراحل تطور الاقتصاديات الغربية، وبالتالي فهو يتسم بخصوصية الزمان وخصوصية المكان وخصوصية الظروف والأوضاع، وخصوصية الهوية المجتمعية الغربية، الأمر الذي يبرز محدودية ذلك الفكر، رغم الثراء الذي أتاحتها التجربة التطبيقية الواقعية الغربية بخصوص أهمية التداخل ومداه وحدوده ومجالاته وانعكاساته.

هـ - انعكاسات محاولات فصل الدولة عن منظومة القيم الثقافية والمبادئ المجتمعية على الصياغة الفكرية لطبيعة الدولة ودورها، وعلى حركيتها السياسية ومكانتها الاقتصادية في الواقع، ولا غرابة إذا كانت قائمة على فلسفة الغاية تبرر الوسيلة كما يقول ماكيافيلي: " فإننا لا ننظر إلى الوسيلة بل إلى الغايات، وهو أن على الأمير أن يضع نصب عينيه فقط المحافظة على دولته التي اكتسبها ... أن يتصرف خلافا لما يليه عليه الضمير والإنسانية والرفقة والتدين ... " <sup>20</sup>.

إن علمنة بهذا الشكل لا تحقق التوازنات المطلوبة داخل المجتمع، ولقد أثبتت التجربة بأن بعض الدول كاليابان رغم استفادتها من وسائل وآليات الدولة الغربية إلا أنها أقلمتها وحافظت على موروثها الحضاري، ومصادقيتها الثقافية فتمكنت من تعبئة مواردها المادية وتوظيف إمكانياتها المعنوية في صراعها الاقتصادي لإثبات نموذجها الحضاري الآسيوي.

وانطلاقاً مما سبق فإن الضرورة ملحة لمعرفة دور الدولة في الحياة الاقتصادية في التجربة الحضارية الإسلامية، وطبيعية الدور الذي تضطلع به في ظل الظروف الحالية

## 2- دور الدولة في الحياة الاقتصادية في التجربة الحضارية الإسلامية

تعد التجربة الحضارية الإسلامية رائدة في مجال التأصيل الفكري والتجسيد الواقعي للدور المتميز للدولة في الحياة الاقتصادية والذي كان دائماً " يحتل مكاناً هاماً في الفكر السياسي الإسلامي منذ العصور الأولى حتى اليوم"<sup>21</sup>.

فرغم بساطة الحياة الاقتصادية بالمقارنة مع تعقيداتها الحالية، فقد قامت الدولة منذ نشأتها بانتهاج مذهب اقتصادي متميز يعيد النظر في جوهر المعاملات الاقتصادية التي كانت سائدة، واتبعت نظاماً اقتصادياً أحدث تغييرات هيكلية كبرى في معظم التنظيمات الاقتصادية التي كانت مطبقة، وأعدت ربط حركية التفاعلات الاقتصادية بالقيم العقائدية والمبادئ الأخلاقية.

وسنوضح بعض جوانب الدور الذي قامت به الدولة في الحياة الاقتصادية في مجال توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية، وفي مجال استخدام الموارد وتوزيع الثروات، وفي مجال ضمان حيوية الحركة الاقتصادية الداخلية، وتأمين المنافذ المجالية الخارجية.

## 2-1- دور الدولة في مجال توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية

قامت الدولة بدور أساسي فيما يتعلق بتوجيه وتنظيم القوي المختلفة المتفاعلة في الميدان الاقتصادي، واتخذت أعظم خطوات الإصلاح الاقتصادي في تاريخ الحضارة الإنسانية، بحيث أصدرت سلسلة من التوجيهات والتشريعات على شكل أوامر إجبارية ونواه زجرية لإعادة تنظيم كافة المعاملات الاقتصادية بإلغاء تلك التي تعيق التفاعلات الاقتصادية وإستصحاب بعض المتعارف عليها لأهميتها وأعدت تنظيمها فقط، وتم هذا في ظل تجاوب لا نظير له في تاريخ الدول الناشئة من حيث سرعة الاستجابة ومستواها ومداها وأثارها لارتباطها بالقيم الأخلاقية والمبادئ العقدية .

فكانت أول دولة ألغت أشكال التمويل القائمة على الأسس الاستغلالية الربوية وأقامت نظم التمويل القائمة على المشاركات المتنوعة بين أطراف العملية الاستثمارية وفق صيغ عديدة كالمضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم ... إلخ، وجنبت المجتمع التكاليف الكبرى التي كان سيتحملها في ظل النظام الربوي، ولكن حركة الاستعمار الواسعة

النطاق المباشرة وغير المباشرة للعالم الإسلامي أعادت زرع هذا النظام من جديد من خلال المؤسسات المصرفية التقليدية الحالية .

وأشرفت الدولة على تنظيم المعاملات التجارية بحيث قللت بموجبها حلقات الوساطة الاستغلالية، ومنعت محاولات الهيمنة الاحتكارية، فحفظت بذلك مصلحة المنتج، ومصلحة المستهلك، ومصلحة التاجر .

وأنشأت الحسبة، وهي أكبر مؤسسة لتأمين التفاعل الحر بين قوى العرض والطلب في أسواق السلع والخدمات، وضمان الالتزام بالضوابط المذهبية والقيود الموضوعية التي تساهم في رفع مستوى الكفاءة المهنية وتحسين المقدره الإنجازية الوظيفية .

## 2-2- دور الدولة في مجال استخدام الموارد وتوزيع الثروات والمداخيل

عملت الدولة منذ نشأتها في ظل التجربة الإسلامية على تجسيد القواعد التي ترشد عملية استخدام الموارد المجتمعية، فقد انفردت بحسن تعبئة الموارد المعنوية وتوظيفها في عمليات الإصلاح الاقتصادي، وهيأت المناخ الملائم للاستخدام الرشيد للموارد المادية، عن طريق التأكيد الميداني علي حرية التملك ورعاية وحفظ الأموال الخاصة والعامه، وكانت الدولة في التجربة الحضارية الإسلامية سباقة في ميدان التحفيز علي الاستثمار، والتشجيع علي الإنتاج باستخدام الوسائل المالية كالزكاة ... إلخ . أما في مجال التوزيع فإن دور الدولة شمل توزيع بعض المصادر المادية وتنظيم عملية الانتفاع بها، وإعادة توزيع الدخل والثروات بصورة إجبارية بواسطة الزكاة التي أحدثت عملية تحريك في بنية الطلب عن طريق تحويلها لجزء من القوة الشرائية لدى الفئات الغنية إلى الفئات الأكثر حرمانا في المجتمع، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب فحدثت سلسلة من الآثار الإيجابية التحفيزية، وساهمت الزكاة في تنمية الإنتاج عن طريق توجيه جزء من حصيلتها إلى إنشاء أنشطة إنتاجية وحرفية ... إلخ، كما تدخلت في عملية إعادة توزيع الدخل بطريقة غير مباشرة عن طريق الدور الذي قامت به مؤسسة الأوقاف التي أقامتها الدولة لتعبئة الموارد التكافلية اللازمة لتمويل جزء من الخدمات العامة، وتغطية احتياجات الشرائح الاجتماعية وصولا بها إلي مستوى حد الكفاية، وأضحت هذه المؤسسة من أهم المؤسسات التي تساهم في التنمية الاقتصادية وفي تحقيق التوازن الاجتماعي في تاريخ الإنسانية .

إن دور الدولة الاستخدامي للموارد ومساهمتها الترشيدية في عملية التوزيع في التجربة الحضارية الإسلامية قد احتلت بهما مكان الريادة وتبوأت بموجبها مقعد السبق في القيام بهذه الوظائف الاقتصادية، وذلك على المستوى الفكري حيث نجد كتابات الفكر الاقتصادي الإسلامي تناولت بتفصيل كبير دور الدولة، ومالياتها:بمواردها واستخدماتها ... إلخ<sup>22</sup>، في ذلك الوقت الذي مازالت فيه الدراسات الغربية في هذا المجال غير موجودة، وعلى المستوى التطبيقي فقد تجلّى ذلك في الدور الاقتصادي في الميدان عن طريق مجموعة متكاملة من التشريعات والتوجيهات ومنظومة من المؤسسات الاقتصادية، والإجراءات الواقعية ... إلخ .

## 2-3- دور الدولة في مجال ضمان حيوية الحركة الاقتصادية

لعبت الدولة في التجربة الحضارية الإسلامية دوراً مهماً في مجال ضمان توالي الحركة الاقتصادية واضطرابها، بمعنى أنها منذ البداية لم تكن فقط حارسة، بل كانت متدخلة في الحياة الاقتصادية سواء في أوقات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو في الأوقات العادية، فمن جهة شاركت في بناء القاعدة الهيكلية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وحاولت تنويع مصادر إيراداتها لتغطية نفقاتها العامة، فكانت بداية التأسيس لقطاع عام بصيغ مختلفة وخاصة في القطاع الزراعي (أراضي السواد) ولا غرابة في اقتصاد زراعي تجاري أن تقوم فيه الدولة بدور أساسي في تنمية قاعدته الهيكلية، حتى أضحت الدولة الشرقية معروفة بمركزيتها السياسية وقيامها بدعم القطاع الزراعي عن طريق القيام بإنشاء السدود وشق الترع وإصلاح الأراضي، وتجديد صيغ وأساليب الاستثمار الزراعي بصورة ساعدت على المزج الجيد والتأليف بين عوامل التنمية الزراعية، وهذه وظيفة عدها البعض من واجبات الدولة، يقول العلامة الماوردي: "عمارة البلدان باعتماد مصالحها وتهذيب سبلها ومسالكها من مسؤوليات الحاكم الواجب القيام بها"<sup>23</sup> ولهذا نجد بأن حكام الدولة في البلاد الإسلامية قد اهتموا في البلدان التي فتحوها "بحفر الأنهار والآبار والترع وإقامة السدود وتعميد الطرق، وحسبنا الإشارة إلى موقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث خصص ثلث إيراد مصر لعمل الجسور والترع وري الأراضي"<sup>24</sup>. وظهرت أهمية الإنفاق العام في التأثير في ديناميكية الحركة الاقتصادية، وتناولها الفكر الاقتصادي الإسلامي الذي عالج فكرة "تدخل الدولة بواسطة الإنفاق للتأثير على حجم الطلب وتوجيه الصناعات الوجهة التي ترغبها الدولة، هذه الفكرة التي أطلقها المفكرون الاقتصاديون العرب في الوقت الذي لم يكن معاصروهم من مفكري المدرسة الإسكولاستيكية الأوروبية قد أدركوا ذلك بعد"<sup>25</sup>. ومن خلال معاينة ابن خلدون للوقائع الاقتصادية في البلاد الإسلامية أشار إلى أهمية الطلب الحكومي في تحقيق الرواج الاقتصادي وتنمية بعض الصناعات الأساسية، فيقول ابن خلدون في هذا المجال: "إن الصناعات وإجادتها إنما تطلبها الدولة، فهي التي تنفق سوقها وتوجه الطلبات إليها. وما لم تطلبه الدولة وإنما يطلبه غيرها من أهل مصر، فليس على نسبتها، لأن الدولة هي السوق الأعظم وفيها نفاق كل شيء"<sup>26</sup>. فيؤكد بأن الدولة قد تكون المشتري الأساسي لمنتجات صناعة هامة وبالتالي لها الدور الكبير في بقاء تلك الصناعة وتطورها، وهذه الإشارة البارعة التي سبقت الكينزية، وهي اليوم في ظل الليبرالية مازالت تشمل محور السياسات الاقتصادية لبعض الدول الغربية المحافظة على بعض صناعاتها الاستراتيجية، ففي فرنسا كانت مشتريات الدولة من صناعة السيارات الفرنسية العامل الحاسم في استمرارها وصمودها وتطورها.

## 2-4- دور الدولة في حماية أسواقها التجارية وتأمين المنافذ المجالية على المستوى الإقليمي والدولي

لقد قامت الدولة في ظل التجربة الحضارية الإسلامية منذ البداية بالعمل على حماية تجارتها الخارجية لضمان تدفق السلع والخدمات من وإلى الاقتصاد الوطني، فوضعت الرسوم الجمركية على التجار الأجانب تجسيدا لمبدأ المعاملة بالمثل في مجال العلاقات التجارية الخارجية للحد من إمكانية السيطرة الخارجية على القطاع التجاري، ولسد سبل

التبعية التجارية، وكانت الدولة تخفض تلك الرسوم إذا ما تعلق الأمر بتمويل السوق المحلية بالسلع الغذائية الضرورية<sup>27</sup>، فقد ثبت بأن الدولة المجاورة كانت تفرض رسوما تصل إلى 10% على التجار من البلاد الإسلامية، فكانت مقتضيات حماية التجار وتحقيق منافسة متوازنة هو فرض نسبة رسوم مماثلة، وهذا ما تم فعلا وأدخلت إصلاحات كثيرة عليها عبر تاريخ الدولة .

وكانت الدولة معنية بتوفير الأمن لحركة المبادلات التجارية حفاظا على الطرق التجارية الهامة للديناميكية التجارية بين الدولة والعالم الخارجي، كما عملت على تنمية النشاط التجاري على المستوى الإقليمي، وعلى المستوى الدولي، وبهذا أصبحت البلاد الإسلامية ممرا أساسيا لحركة التجارة الدولية، وأضحت أكبر منطقة تجارية في العالم قبيل حركة الاستعمار الواسعة النطاق، وقد انعكس هذا على حركية النشاط الاقتصادي فتطورت الحرف والمهن، والصناعات وبعض الزراعات حسب الأوضاع والظروف التي كانت سائدة في تلك الفترة وتعتبر الهيمنة الغربية الاستعمارية على الطرق التجارية، والمناطق الاستراتيجية التي ترافقت مع انتشار المذهب التجاري في أوروبا من العوامل التي أثرت سلبا على التطور الاقتصادي في البلدان الإسلامية، وساهمت في تحقيق التراكم الأول الضروري للنهوض الاقتصادي وظهور الثورة الصناعية في الدول القومية بأوروبا.

إن هذه الرعاية للعلاقات التجارية الخارجية من قبل الدولة آنذاك تدل على الأهمية الكيفية للتدخل في الحياة الاقتصادية في هذه المجالات، التي مازالت تكتسب أهمية أكبر في عصرنا الحاضر.

### ثالثا: أسس ووظائف ومجالات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

#### 1- الأسس المذهبية والموضوعية لترشيد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

تثمينا للتجربة الحضارية الإسلامية علي المستويين الفكري والتطبيقي فيما يتعلق بدور الدولة في الحياة الاقتصادية، واستفادة من الممارسة الواقعية لدور الدولة في مسيرة التطور الحديثة في البلدان الغربية والشرقية، ومراعاة للنماذج الجديدة للنمو في بلدان شرق آسيا، فإننا نستخلص مجموعة من الأسس الموضوعية والمذهبية للتأكيد على ضرورة قيام الدولة بدور هام في الحياة الاقتصادية، مركزين على بعضها فيما يلي :

#### 1-1- فشل السوق في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد

وضعها في تحقيق الحد الأدنى من التوزيع العادل للثروات والدخول، وعدم قدرتها على ترتيب الأولويات المجتمعية، وقد ازداد هذا الإدراك حتى في البلدان الرأسمالية لعدم " قدرة اقتصاد السوق على تحقيق بعض النتائج المرغوبة في استعمال الموارد، وتم الاعتراف بأن المنافسة الكاملة غير موجودة، وأن ثمة دوراً كبيراً يلعبه الاحتكار، وعدم تكافؤ الفرص والوصول غير المبرر إلى موارد تمويلية ضخمة، والتلاعب والقيود التي تفرض، على الدخول إلى إحدى الصناعات أو المناطق أو المهن ... حالات عدم المساواة في الدخل والثروة " <sup>28</sup>، وثيقن معظم الباحثين بأن السوق ليس ظاهرة طبيعية تسيرها اليد الخفية بل هو مؤسسة <sup>29</sup> لابد أن يخضع للتوجيه والترشيد بما يساعد

على رفع كفاءتها الاستخدامية للموارد وزيادة فعاليتها التوزيعية، ولهذا كلما ابتعدت " الخصائص المثالية للسوق من حيث الأسعار والمعلومات والحركة بصورة كبيرة عن الخصائص السائدة في الأسواق الفعلية، فإن النتائج الناجمة عن هذه الأسواق ستكون غير فعالة، وهنا يقوم ثانية مبرر منطقي لقيام الحكومة بالتدخل " <sup>30</sup>.

### 1-2- إخفاق الدولة المتدخلة بكثافة في الحياة الاقتصادية

فقد أثبتت التجربة بأن التدخل الكبير والواسع للدولة في الحياة الاقتصادية له انعكاساته السلبية على مستوى استخدام الموارد المجتمعية، حيث اتصفت بمزيد من الهدر والتبذير وارتفاع التكاليف وعلو مستوى توزيع الثروات والمداخيل، فقد ترافق التدخل بتطور أشكال من الظلم في التوزيع، وبالتالي فالتدخل الواسع بأنظمتها اللاسوقية ملئ " بالعيوب فيما يتعلق بمعيار العدالة . فالعشوائية والتفاهة والمحسوبية والتأخر في اتخاذ القرارات البيروقراطية هي كلها من خصائص المؤسسات اللاسوقية ... وباختصار فإن الجهود اللاسوقية التي تهدف عن قصد إلى علاج أنماط ومجالات اللاعدالة المتولدة عن السوق غالباً ما تكون مرتبطة بلا عدالة مع أنماط ومجالات مختلفة <sup>31</sup>.

### 1-3- أهمية الحرية الاقتصادية والدور الإيجابي الذي يلعبه القطاع الخاص

فكلما كانت حرية النشاط الاقتصادي مكفولة من قبل الدولة في إطار الضوابط الموضوعية والمذهبية التي ترشدها كلما توفر المناخ الملائم لتعبئة الموارد الاقتصادية الخاصة ولحسن استخدامها، وقد ثبت بأن الاعتداء على الأملاك الخاصة والتضييق على المبادرات الخاصة الفردية والجماعية يؤدي إلى معاكسة قوانين الفطرة الإنسانية وتعطيل جانب كبير من القدرات الكامنة والمناحة للاقتصاد الوطني، الأمر الذي يعد مؤشراً على إخفاق الجهود التنموية والتغيرية.

### 1-4- مكانة القطاع العام والدور الذي يلعبه وخاصة في الميادين التي يعجز

#### القطاع الخاص

عن ارتيادها إما لارتفاع تكاليفها الاستثمارية بحيث تتجاوز القدرات الاستثمارية للقطاع الخاص، أو لارتفاع تكاليف الأبحاث والدراسات المتعلقة بتطور ذلك النشاط واستمراره، فهذه الميادين بينت التجربة بأن التعويل على القطاع الخاص فيها غير مجدٍ، الأمر الذي جعل الضرورة ملحة لقيام قطاع عام قوى وكفاء ليرتاد هذه الميادين، كما حدث في جميع البلدان المتقدمة حالياً.

### 1-5- أهمية التخطيط الاستراتيجي لتعبئة كافة الموارد ولحماية الاقتصاد الوطني

#### ولتأمين علاقات التعاون الخارجي والشراكة الإيجابية

إن مسألة تعبئة موارد الأمة لمواجهة مشكلات التخلف الداخلي والتخفيف من آثار العولمة الخارجية تعتبر من أهم الضوابط التي تحكم دور الدولة الاقتصادي، كما أن حماية الاقتصاد الوطني من أشكال الإغراق والاحتواء والحصار والمنافسة غير

المنكافئة في السوق الدولية، تستدعي تحريك جهود التنمية في إطار إستراتيجية مدروسة تستشرف الآفاق المستقبلية .

ولما كانت علاقات التعاون الخارجي والشراكة الأجنبية هي قبل كل شيء موازنة بين المصالح والتكاليف، فإن ذلك يستدعي قدرة تفاوضية ليبروقراطية نظيفة لها حكمة المفاضلة بين البدائل التي تحقق المصلحة الحقيقية الدائمة للاقتصاد الوطني في إطار الخطة المرسومة .

وترتفع المقدرة الإنجازية للأهداف الكبرى إذا " تم إعداد خطة لسياسة استراتيجية طويلة المدى ... تعين الدولة على رصد واقعي لجميع الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة، وأن تضع في ضوء ذلك، مجموعة من الأولويات المحددة تحديدا جيدا . وهذا سوف يساعد على إعطاء توجه واضح لسياسات الحكومة وبرامج الإنفاق، وعلى اتخاذ تدابير فعالة لدفع عجلة التغيرات الهيكلية والمؤسسية بغية تمكين الحكومة والقطاع الخاص على حد سواء من تقديم مساهمتها الكاملة " <sup>32</sup>.

### 1-6- تطور أزمة الاقتصاديات النامية

وتزايد التحديات التنموية الداخلية والخارجية يتطلب مشاريع جادة وأصيلة للإصلاح والتغيير بعيدة عن تلك الصفات الارتجالية المتسرعة التي لا تعدو أن تكون مجرد رد فعل سلبي للتغيرات التي تحدث في بعض الدول المتقدمة التي تعمل على تغيير اتجاهات العلاقات الاقتصادية الدولية بما يخدم مصالحها القومية.

والمشاريع التنموية لا نعتقد أنها وليدة الصدفة واليد الخفية، بل تتطلب وجود دولة مؤسسية لها مصداقيتها المجتمعية السياسية والاقتصادية والثقافية التي تؤهلها وتمكنها من القيام بدورها ومساعدتها علي تأدية وظيفتها الحضارية، وهذا لا يمكن " تحقيقه إلا إذا كانت حكومات شرعية، أي أنها حصلت على تفويض من الشعب وأن تكون مسؤولة أمامه عن نجاحها أو فشلها في وضع وتنفيذ السياسات الملائمة " <sup>33</sup>.

### 2- وظائف الدولة ومجالات تدخلها في الحياة الاقتصادية

لم يعد هناك خلاف بين الكتاب والباحثين على أهمية التدخل الاقتصادي للدولة في الاقتصاديات النامية التي تواجه تحديات كبيرة وتعاني من تطور الأزمات الداخلية واستفحالها، إنما ينصرف الخلاف إلى مدى وحجم هذا التدخل ومجالاته، وطبيعة الوظائف التي تسند إلى الدولة على ضوء ذلك.

ونرى على ضوء الأهداف المجتمعية والأولويات التنموية، والأسس التي أشرنا إليها كمبررات لإطار التدخل في الحياة الاقتصادية، بأن الدولة تتكفل بالقيام بعدد من الوظائف الهامة، نذكر منها ما يلي :

### 2-1- توفير البنية الأساسية المؤسسية والقانونية

إن هذه الوظيفة تعد من أهم الوظائف التي يجب أن تقوم بها الدولة ابتداء لأنها تشكل الإطار القبلي لتنشيط الجهود التغييرية وتفعيل الانطلاقة الصحيحة لعملية التنمية الشاملة.



فكم من الجهود تبذرت خلال مسيرة التنمية بسبب ضعف المؤسسات واستشراء الفساد في أجهزتها، وكم من المشاريع التي عطلت أو ألغيت؟ وتحمل المجتمع من جراء ذلك تكاليف كبيرة، بسبب تغييب القوانين وتجاوز الهيئات، وهذا الوضع يتطلب معالجة جذرية من قبل الدولة، لتقوم بإيجاد المنظومة المؤسسة الكفوة، فقد دلت التجربة بأن البلدان " التي تعاني من هذا الفراغ المؤسسي تواجه مخاطر تأجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى ما لا نهاية، وثمة أيضا خطر عدم الرضا عن الدولة، سواء تم التعبير عنه من خلال الاحتجاج الاجتماعي أو هروب رؤوس الأموال أو صناديق الاقتراع، وهو خطر يؤدي إلى إضعاف الآفاق الاقتصادية " <sup>34</sup> ولذلك ينبغي " للمصلحين في أنحاء العالم تطبيق هذا الدرس بإعادة تركيز الانتباه على القدرة المؤسسية، والمهمة، عاجلة في كثير من البلدان النامية ... وإن قدرة الدولة لها أهمية محورية في توفير إطار مؤسسي سليم للتنمية " <sup>35</sup>.

كما أن الأمر المكمل للإطار المؤسسي هو توفير القوانين الملائمة التي لا تفتح المجال للاجتهااد البيروقراطي في التفسير والتطبيق، والقواعد واللوائح المرنة والشفافة التي تصان في ظلها الملكيات الخاصة والعامة وتكفل في إطارها حرية النشاط الاقتصادي ... إلخ .

## 2-2- إقامة البنية الأساسية المادية

يقع على عاتق الدولة العبء الأكبر في مجال القيام بالبنية الأساسية التي تتطلبها عملية التنمية الشاملة، و " التاريخ الإسلامي حافل بأمثلة ومواقف عديدة تؤكد أهمية هذه الوظيفية الاقتصادية للدولة " <sup>36</sup>. وازدياد أهمية توفير البنية الأساسية وتلبية " مطالب دوائر الأعمال والأسر المعيشية وغير ذلك عامة المستخدمين لها، هو من التحديات الكبيرة التي تواجه التنمية الاقتصادية " <sup>37</sup> سواء كانت مرافق عامة متعلقة بالطاقة الكهربائية والاتصالات بأنواعها والإمدادات بالمياه الصالحة عن طريق الأنابيب، والنظافة والصرف الصحي، وإمداد الغاز الطبيعي، أو كانت أشغالا عامة كالطرق والسدود الكبرى والفنوت الكبيرة للسقي، أو كانت مؤسسات بمختلف أنواعها، كالمؤسسات التعليمية والصحية ... إلخ.

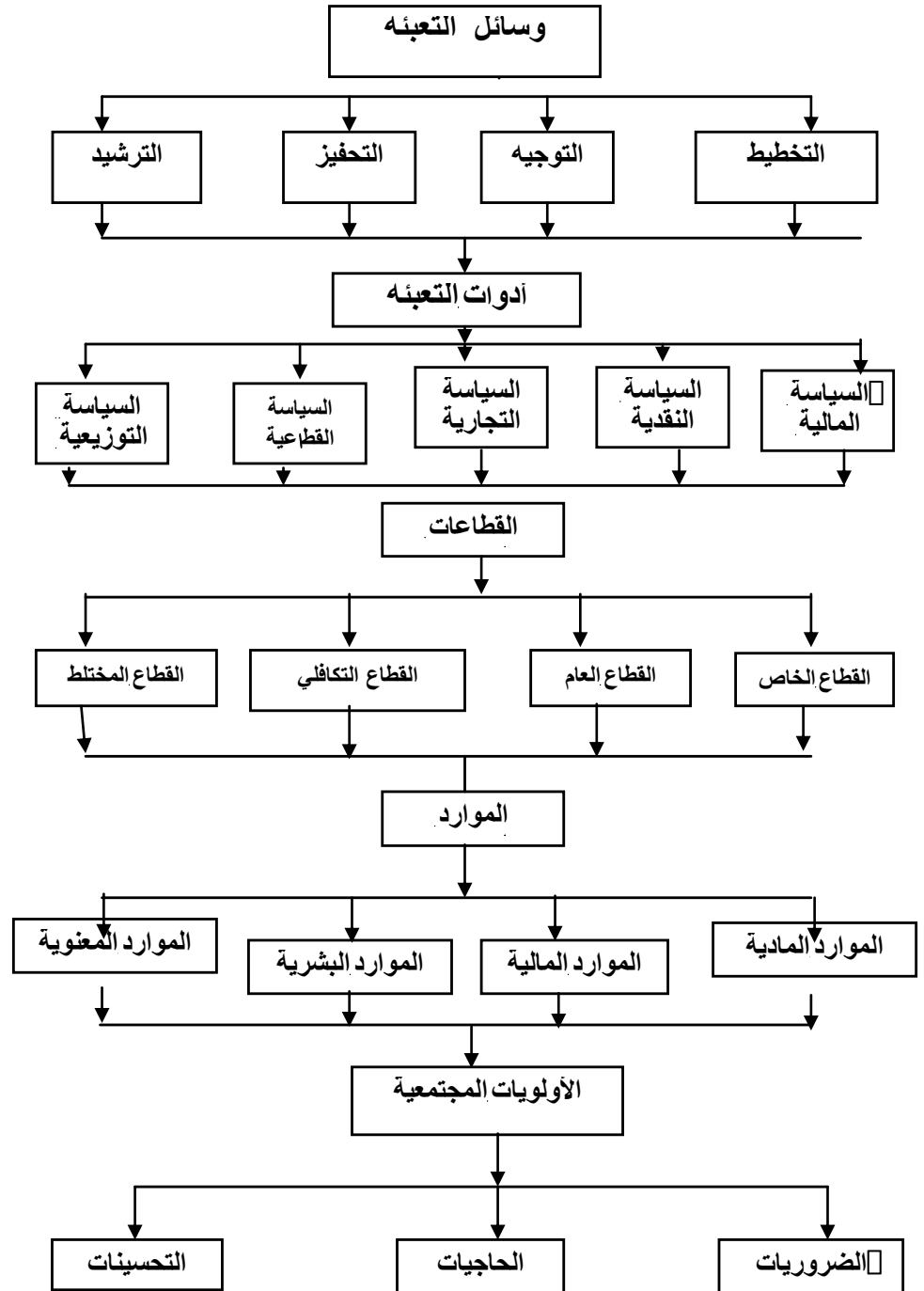
إن الدولة مكلفة بالإشراف على عملية إقامتها وتنظيم عمليات الانتفاع بخدماتها، وتتلافى التجربة السابقة لتدخل الدولة في هذا المجال والتي ترافقت مع تدهور كفاءة الأداء التي تجلت في سلبيات عديدة منها: " عدم كفاءة التشغيل، الصيانة غير الكافية، الاعتماد المفرط على الموارد المالية، الافتقار إلى الاستجابة لاحتياجات المستخدمين، المنافع المحدودة التي تعود على الفقراء، والمسؤولية البيئية غير الكافية " <sup>38</sup>. فإن الأمر يتطلب اشتراك القطاع التكافلي والقطاع الخاص في عمليات الإنجاز وتأدية الخدمات العامة عن طريق صيغ التعاقد التي تخفض التكاليف، وهذا يحتاج إلى تفكيك الحزمة الاحتكارية لمكونات البنية الأساسية من قبل الدولة، وتطبيق المعايير التجارية التنافسية بين الذين يقدمون الخدمات ويقومون بأعمال الإنجاز أو التشغيل أو الصيانة، إضافة إلى تمكين المنتفعين والمستفيدين من المشاركة ضمن الأطر المؤسسية التي تمكنهم من الإشراف والإنجاز والرقابة المتعلقة بالمرافق والخدمات التي يستفيدون منها. وهناك

خيارات عديدة أفرزتها تجربة التطور الاقتصادي، فيمكن تحسين الأداء عن طريق توزيعه على مجموعة من الأشكال المؤسسية حسب طبيعة وخاصة مكونات البنية الأساسية مثل شكل الملكية العامة والتشغيل العام، وشكل تقديم الخدمة عن طريق المستفيدين وتنظيماتهم المحلية<sup>39</sup>.

## 2-3- تعبئة الموارد الاقتصادية وترشيد عمليات استخدامها

إن تفعيل الجهود التنموية يتطلب قيام الدولة بوظيفة تعبئة الموارد الاقتصادية المادية والمالية، البشرية والمعنوية، وتوجيهها نحو الاستخدام الرشيد حسب أولويات المجتمع بشكل يضمن الإنجاز السليم لأهداف عملية التنمية الحضارية الشاملة باستعمال الوسائل المساعدة كالتخطيط الاستراتيجي، ذلك أن " تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يرتفع اليوم إلى مرتبة التخطيط بالوسائل المساعدة كالتخطيط الاقتصادي " <sup>40</sup>، والتوجيه والتحفيز والترشيد باستعمال أدوات السياسات الاقتصادية المتنوعة حسب طبيعة الظروف السائدة وحجم الإمكانيات المتاحة ومستوى التحديات التي تواجهها الدولة، في ظل التفاعل الحر للقوى الاقتصادية وبمشاركة قوية وفاعلية للقطاع العام والخاص والقطاع التكافلي والقطاع المختلط كما هي مبينة في الشكل اللاحق.

الشكل: وظيفة الدولة في مجال تعبئة الموارد وترشيد عمليات استخدامها



2-4- تنظيم عملية توزيع الثروات والدخول وتكاليف و عوائد التحولات

ومن بين المهام الأساسية للدولة هو قيامها بالإشراف على عملية التوزيع للثروات والدخول وتكاليف التحولات، ذلك أن التفاعلات الحرة بين قوى العرض والطلب في سوق المنافسة التعاونية، لا تتحقق في إطارها الأمثلية التوزيعية، الأمر الذي يستدعي، ضرورة قيام الدولة بتصحيح الاختلالات في توزيع ثروات المجتمع بين أفراد وأجياله ومناطقه، ومعالجة الانحرافات السوقية في توزيع الدخل عن طريق إعادة عملية التوزيع باستخدام آليات مؤسسية تتناسب مع المذهبية الاقتصادية والخصوصية الاجتماعية، تسهل عملية انسياب التدفقات المالية والمادية التضامنية الإجبارية والاختيارية التكافلية .

وتعد مؤسسة الزكاة أهم مؤسسة لتدبير الموارد التضامنية الإجبارية لإعادة توزيع الدخل توزيعاً يحقق أعلى درجات الكفاءة التوزيعية التي يقل في إطارها التفاوت الخطير والاستثناء الكبير بخيرات المجتمع .

وإن بعث مؤسسة الزكاة وإحياء دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتجديد تطبيقاتها المعاصرة، وتنمية وإعمال موروثها الفقهي، وتشجيع الاجتهاد المتعلق بها، يعد من بين وظائف الدولة<sup>41</sup> المذهبية والموضوعية باعتبار أن الزكاة مؤسسة تجسد للخصوصية المنهجية لما يترتب على تطبيقها من تفعيل لمبادئ " سامية تنهض بالأمة إلى أعلى مستوى من الإنسانية والأخلاق الفاضلة، وتحقق لها أرغد عيش ممكن دون أن يستغل الإنسان أخاه الإنسان، ودون أن يتحكم ( رأس المال ) في رقاب العباد، ودون أن تحيف الدولة على حقوق الأفراد في التملك والتصرف والعمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك " <sup>42</sup>. ولها مميزات عن " أي أسلوب آخر لتحقيق الرعاية الاجتماعية وعدالة التوزيع " <sup>43</sup>، فهي تؤثر على مكونات الطلب الاستهلاكي بصورة إيجابية بتحريكها جزء من دخول الفئات الغنية لصالح رفع القدرة الشرائية لأصحاب الدخل الضعيفة، وتنمية طلب معدومي الدخل كالبطالين والعاجزين عن العمل، والقاصرين ... إلخ، كما أنها تؤثر إيجابياً على الاستثمار والإنتاج بمقدار ذلك الحجم من مواردها الذي يتم إنفاقه في مجالات الاستثمار المهنية والحرفية ... إلخ ، التي بواسطتها يتم تقليص البطالة وتمكين بعض الفئات المستحقة للزكاة من الاغتناء نهائياً، وتحويلها تدريجياً إلى فئات دافعة للزكاة، وما يترتب علي ذلك من نمو في الإنتاج وزيادة في ثروة المجتمع .

كما تعد مؤسسة الأوقاف أهم مؤسسة لتدبير الموارد التكافلية الاختيارية التي تساهم في إعادة توزيع الدخل والثروات المتحققة في المجتمع، ولقد لعبت دوراً هاماً في التجربة الحضارية الإسلامية حيث ساهمت في تحويل نسبة من الثروات الخاصة التي أوقفت وتم رصدها لمجالات التكافل الاجتماعي المتنوعة عن طريق تخصيص عوائدها بصورة دائمة لأبواب النفع العامة، وأضحت من أكبر المؤسسات الخيرية المالكة للثروة في الاقتصاد الوطني، وشملت خدماتها معظم القطاعات كالصحة، والتعليم ... وعمت منافعها فغطت معظم الشرائح الاجتماعية التي قصرت مواردها ودخولها عن الوصول بها إلى حد الكفاية، وفي الوقت الذي أجهضت فيه هذه التجربة وعطلت مؤسساتها، ونهبت أملاكها في معظم البلدان الإسلامية وخاصة بعد حركة الاستعمار الغربي الواسعة النطاق وما تلاها من حالات انهيار بالتجربة الغربية بعد الاستقلال، نجد بأن

هذا النشاط الخيري الطوعي أضحي يتعاظم دوره بشكل ملحوظ في معظم الدول الرأسمالية المتطورة، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المقدمة، فقد بلغ فيها دخل المنظمات غير الربحية أكثر من 314 مليار دولار حوالى 6.8 % من الدخل القومي الأمريكي، بحجم عمالة موظفة تفوق 9.3 مليون شخص، وتملك 51% من المستشفيات الأمريكية و 32% من العيادات و 49% من المعاهد والجامعات وتتكفل ب 24% من المدارس والثانويات، وشكلت 59% من مؤسسات الخدمات الاجتماعية.

ومن هنا أصبح من واجب الدولة إحياء مؤسسة الأوقاف لتقوم بدورها الحضارى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عن طريق عمليات إعادة تقسيم الثروات المجتمعية، والانتقال بها من مؤسسة تدير وتشرف على الأملاك الوقفية وتقوم بعمليات صيانتها وحفظها وتوزيع ريعها وعوائدها على المنتفعين منها، إلى مؤسسة للوقف النامي تشارك في استثمار تلك الأموال بغية تنميتها وتوسيعها، وهذا يتطلب تطبيقات معاصرة واجتهادات تنطلق من مراعاة مقاصد الشريعة في استخدام الأموال كيلا تتعطل فتضيع بذلك حقوق الشرائح الاجتماعية المستفيدة، وتضيع تبعا لذلك مصلحة المجتمع .

ولا بد للدولة في البلاد العربية والإسلامية والنامية عموما أن تشجع نشاط القطاع غير الربحي، وتزيل أشكال الحصار وألوان التعقيدات التي تمنع تطوير عمل المنظمات غير الربحية، بحكم سعي تلك الأنظمة لتأمين فعل الخير وتقمصها لمظاهره لأسباب سياسية .

وإن إحياء مؤسسة الزكاة ومؤسسة الأوقاف لا يكلفان خزينة الدولة أية أعباء إضافية، بل سيسهمان في تخفيض النفقات العامة بشكل محسوس في مجالات كثيرة كانت الدولة مكلفة بالإنفاق عليها من جهة، كما أن كفاءة تخصيص الموارد المرصودة ومراقبتها وتكاليف إدارتها، ستكون أكثر كفاءة في ظل قيام القطاع التكافلي مقارنة بحجم التكاليف الناتجة عن الهدر والتبذير وسوء التخصيص من قبل الدولة في بعض الأحيان من جهة أخرى، ذلك لأن مؤسسة الزكاة ومؤسسة الأوقاف والمنظمات غير الربحية تتميز بنوع من الاستقلالية والمرونة وتزايد الرقابة من قبل المانحين والمنتفعين، فضلا عن أشكال المراقبات الأخرى .

إن الكفاءة التوزيعية للدولة تتحدد من خلال مدى قدرتها في إدارة وتوجيه مختلف الجهود المتعلقة بتعبئة الموارد التكافلية والتضامنية والعامة من أجل توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع، فتقع على عائق الدولة " مسؤولية ضمان حد الكفاية لكل فرد بحكم كونها السلطة العليا المنوط بها رعاية مصالح الناس، وهي مسؤولية حتمية سواء تحملت الدولة بصورة مباشرة من مآليتها العامة، أو بصورة غير مباشرة من خلال أنشطة الأفراد، أو بصورة مشتركة من خلال التكافل الاجتماعي " <sup>44</sup>.

وكما يمتد دور الدولة إلى مجال توزيع المنافع والريوع والعوائد، فإنه يتوسع ليشمل توزيع تكاليف التحول بشكل عادل بين الأفراد والأجيال منعا لإرهاق البعض وتفلت البعض الآخر من الانعكاسات السلبية لتلك التحولات الاقتصادية والاجتماعية .

## 2- 5- تفعيل الجهود التنموية

إن أوضاع التخلف الحضاري، وتطور الأزمات بعد سلسلة الإخفاقات المتتالية للتحولات الاقتصادية التي قامت بها البلدان النامية، ترتب على الدولة مسؤولية الانطلاقة الجادة والصحيحة لعملية التنمية الشاملة على كافة المستويات، ويقع على عاتقها تفعيل الدائم لتلك الجهود بصورة تساعد على الإنجاز المضطرب للأهداف الكبرى لعملية التنمية، ولا نتوقع أن تحقق نتائج إيجابية إذا تم تحجيم دور الدولة التنموي، واختزال عملية التنمية في مجرد تحولات اقتصادية ليبرالية انفتاحية تهدف إلى الوصول لبعض التوازنات النقدية والمالية على حساب التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ومن مقتضيات تفعيل الجهود التنموية المحلية، قيام الدولة بدور إقليمي وجهوى يساعد على تطوير أشكال التعاون وتثمين صيغ التكامل للوصول إلى بناء كتكتلات اقتصادية وسياسية وأمنية، على غرار تلك التي أوجدتها الدول المتقدمة للحد من هيمنتها والتقليل من مشروطيتها، والتخفيض من حد انعكاساتها السلبية على الجهود التنموية المحلية والجهوية، فقد آن الأوان لدولة التنمية أن تعمل على جلب المصلحة الحقيقية الحضارية الدائمة في إطار التكامل والوحدة، وأن تتخلى عن المصلحة الوهمية الأنية القطرية الانشطارية، فنحن في عالم لا وزن فيه للجهود القطرية المنعزلة عن منطقة اقتصادية حيوية .

## 2-6- الحماية الاستراتيجية للاقتصاد الوطني والمشاركة الإيجابية في العلاقات الاقتصادية الدولية

من بين أهم وظائف الدولة ومبررات استمرارها تأتي وظيفة الحماية الاستراتيجية ووظيفة المشاركة الإيجابية، ولقد تعمدنا هذا الربط بينهما .  
فالحماية الاستراتيجية معناها ضمان سلامة الاقتصاد الوطني من الانعكاسات السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية، باستعمال الأساليب الحديثة والمتجددة للحماية، التي تطورت النظرة لها من اعتبارها مجرد سياسات انغلاقية وتدابير دفاعية للحد من منافسة الإنتاج الوطني، باستخدام وسائل جمركية ومالية وإدارية تؤدي إلى مزيد من التموقع الداخلي الذي يترافق مع مزيد من الجمود الفني والثقافي والتسويقي والإداري، إلى الإدراك بأن الحماية الاستراتيجية الذكية هي سياسات انفتاحية هجومية تقودها الدولة، التي تحرك شبكة من المؤسسات من مختلف القطاعات مستغلة المزايا النسبية والمطلقة المتعلقة بعناصر الإنتاج، والمواد الأولية والطاقوية، ومستفيدة من الوزن الاقتصادي المحلي والإقليمي التكاملي، ومستغلة طبيعة العلاقات الاقتصادية مع الدولة التي تحظى بأولويات التعامل والشراكة، فتقوم الدولة بتوفير الأسواق وضمانها عن طريق وزنها السياسي الدولي، وتقديم الدعم المعلوماتي والبحثي والفني للمؤسسات التي تتجه للسوق الدولية، وفي ذات الوقت تحاول الحد من انعكاسات الانفتاح على الاقتصاد المحلي بواسطة الارتقاء بالإنتاج الوطني من حيث الالتزام بالموصفات والمقاييس الدولية والوصول به إلى الحدود المعتمدة من الجودة والإتقان، عن طريق إتاحة الفرصة للاصطفاء الاقتصادي بواسطة قوى السوق، والاصطفاء الانتقائي عن طريق التحفيز والرعاية والتوجيه، من جهة، وإيجاد سياج من الحماية الجديدة التي توفرها التكتلات

الاقتصادية للدول المشاركة فيها، والمزايا التفضيلية التي يمكن أن تستفيد منها الدول الأعضاء في مواجهة بقية الدول .

والمشاركة الإيجابية في العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة تضمن إيجاد مكانة للدولة النامية تحفظ لها مصالحها وتقلل بموجبها من مخاطر وسلبيات موجة العولمة الليبرالية الانتقائية التي تهيمن عليها مجموعة من الدول المتقدمة وشركاتها المتعددة الجنسيات، التي أضحت أخطبوطا يهدد الاقتصاد العالمي، فحسب إحصائيات الأمم المتحدة لسنة 1997 بلغ عدد الشركات المتعددة الجنسيات حوالي 44508 شركة تضم 276660 فرعا، متواجدة عبر مختلف دول العالم<sup>45</sup>، وتتميز بقدرتها الإنتاجية والتكنولوجية والتسويقية والإعلامية والإغراقية، الأمر الذي يتطلب ضرورة قيام الدولة بدور فعال في مجال مجابهة مخاطرها عن طريق التنسيق مع باقي الدول النامية من خلال الأطر المؤسسية المتاحة، والعمل على وضع الآليات التي تعظم مصلحة جميع الأطراف في العلاقات الاقتصادية بإصلاح منظماتها الأساسية كصندوق النقد الدولي، والتواجد بقوة في المنظمة العالمية للتجارة للتأثير في محتوى الاتفاقيات ... إلخ، إضافة إلى تامين التعامل مع شبكة المؤسسات الدولية .

### خلاصة

لقد تعرضنا لطبيعة وخصائص دولة التنمية ودورها في الحياة الاقتصادية في التجارب الحضارية للتطور الاقتصادي على المستويين الفكري والتطبيقي، ثم بينا أهم الأسس المذهبية والموضوعية لترشيد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأهم الوظائف التي تضطلع بها في الاقتصاديات الحديثة وخاصة النامية منها ومن بينها توفير البنية المؤسسية والقانونية وإقامة البنية الأساسية المادية والاجتماعية، وتعبئة الموارد وترشيد عمليات استخدامها وتنظيم عمليات توزيع الثروات والدخول وعوائد وتكاليف التحولات المجتمعية، وتفعيل الجهود التنموية والحماية الإستراتيجية للاقتصاد الوطني والمشاركة الايجابية في العلاقات الاقتصادية الدولية.

### الهوامش:

- <sup>1</sup> د. عبد الغني بسيوني، نظرية الدولة في الإسلام، الدار الجامعية ، 1986 ، ص 23 .
- <sup>2</sup> البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1997، الدولة في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة و النشر، ص 22.

- <sup>3</sup> د. عبد الغني بسبوني، مرجع سابق، ص39.
- <sup>4</sup> جان مينو، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جورج يونس ، ص 327 .
- <sup>5</sup> Frédéric Teulon , Le rôle de l'Etat dans l'économie, seuil 1997, p 4.
- <sup>6</sup> تقرير عن التنمية في العالم 1997، مصدر سابق، ص22.
- <sup>7</sup> Guy VANTHEMSCHE, Les paradoxes de l'état, LABOR 1997.
- <sup>8</sup> مجموعة الاقتصاديين، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون، بيروت 1980، ص224.
- <sup>9</sup> C.D. ECHAUDE MAISON, Dictionnaire d'économie et de science sociales, nathan 1993, pil 59, 160.
- <sup>10</sup> FRANCIS FUKYYAMA, La confiance et la puissance vertus sociales et prospérité économique, plan 1997. p19 .
- <sup>11</sup> راجع تقرير عن التنمية في العالم، التنمية المستدامة في عالم دائم التغيير، 2003، البنك الدولي، ص38.
- <sup>12</sup> د. عبد الرزاق الفارس، الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 23.
- <sup>13</sup> د. عبد الرزاق الفارس، الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص26.
- <sup>14</sup> د. محمد عمر شابرا، الإسلام و التحدي الاقتصادي، ترجمة محمد زهير السهوري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996 ، ص156.
- <sup>15</sup> المصدر نفسه ، ص 182 .
- <sup>16</sup> MICHAEL VOSLENSKI, La nomenclatura Les privilégiés en URSS, clube express, 1980, P125.
- <sup>17</sup> Frideric Teulon, Le rôle de l'état dans l'économie, Ibid, p 72.
- <sup>18</sup> د. عبد الرزاق الفارس، الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام، مرجع سابق، ص 21 .
- <sup>19</sup> المصدر نفسه ، ص 21 .
- <sup>20</sup> ن ماكياقلي، الأمير، ترجمة محمد بن البار، دار الأمة ، ط1، 1998 ، ص 93 .
- <sup>21</sup> د. محمد عمر شابرا، الإسلام و التحدي الاقتصادي، مرجع سابق ، ص285 .
- <sup>22</sup> كتابات كثيرة مفصلة عن مالية الدولة مثل كتب الأموال، وكتب الخراج وغيرها كثير.
- <sup>23</sup> الماوردي أبو الحسن ، أدب الدنيا والدين ، مكتبة الحياة ، بيروت 1986 ، ص 137 .
- <sup>24</sup> محمد فتحي صقر ،تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي ، ص 58 ، 59 .
- <sup>25</sup> د. فاضل الحسب ، أفكار ونظرات ابن خلدون الاقتصادية ، رؤى في النظام الاقتصادي في الإسلام ، مطبعة تونس 1984 ، ص 258 .
- <sup>26</sup> ابن خلدون، المقدمة، ص 718، 719.
- <sup>27</sup> لما توسعت الدولة الإسلامية وازدادت تجاراتها مع غيرها ، كان عمر بن الخطاب ؓ أول من فرض الرسوم الجمركية ( العشور ) على التجار الأجانب الذين تفرض بلدانهم رسوما على التجار المسلمين . راجع: قطب إبراهيم محمد، السياسية المالية لعمر بن الخطاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984، ص 89 وما بعدها. وكذلك للمؤلف نفسه، السياسة المالية لعمر بن عبد العزيز، 1988، ص 111 وما بعدها.
- <sup>28</sup> د. محمد عمر شابرا ، الإسلام و التحدي الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 90 .
- <sup>29</sup> GUY VANTHEMSCHE, Les paradoxes de l'Etat, 27.



- <sup>30</sup> تشارلز وولف الابن ، الأسواق أم الحكومات - الاختيار بين بدائل غير مثالية ، ترجمة د. على حسين حجاج، دار البشير، عمان، 1996، ط1، ص 41.
- <sup>31</sup> المصدر السابق، ص 16.
- <sup>32</sup> د. محمد عمر شابرا ، الإسلام والتحدى الاقتصادي ، مرجع سابق، ص 397 .
- <sup>33</sup> المصدر السابق، ص 400.
- <sup>34</sup> تقرير التنمية في العالم 1997 ، مرجع سابق ، ص 41 .
- <sup>35</sup> المصدر نفسه ، ص 41 .
- <sup>36</sup> د. محمد فتحى صقر ، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 58 .
- <sup>37</sup> د. محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدى الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 397 .
- <sup>38</sup> المصدر السابق، ص 400.
- <sup>39</sup> تقرير التنمية في العالم 1997 ، مرجع سابق، ص 41 .
- <sup>40</sup> المصدر نفسه ، ص 41 .
- <sup>41</sup> راجع الماوردى، الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص 16 .
- <sup>42</sup> د. محمود أبو السعود ، فقه الزكاة المعاصر ، اكسفورد للنشر، ط1 1989 ، ص 214 .
- <sup>43</sup> يوسف كمال ، فقه الاقتصاد العام ، مرجع سابق ، ص 245 .
- <sup>44</sup> د. محمد فتحى صقر ، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي، مرجع السابق ، ص 80 .
- <sup>45</sup> Jean - Louis Mucchielli, Multinationales et modialisation. Editions du seuil, 1998, p 15.